وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 17 يوليو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: المملكة واليابان شريكان استراتيجيان في مجال الطاقة

الرياض

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة «أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان في مجال الطاقة مستمرة منذ أكثر من نصف قرن؛ وتتميز بالرسوخ والموثوقية، والحرص من البلدين الصديقين على تنميتها وتنويعها بما يحقق مصالحهما المشتركة، ويدعم تنمية واستقرار قطاع الطاقة والاقتصاد على مستوى العالم».

ورحّب سموه في تصريح صحفي لوكالة الأنباء السعودية «واس»، بزيارة دولة رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا، للمملكة، موضحاً «أن المملكة واليابان شريكان استراتيجيان في مجال الطاقة، وأن هذه الشراكة تعززت بشكلٍ كبير في إطار مستهدفات وبرامج رؤية المملكة 2030، وتوافق وجهات النظر بين البلدين حيال قضايا الطاقة المختلفة مثل: اتفاقهما على أهمية دعم استقرار وتوازن أسواق البترول العالمية؛ من خلال تشجيع الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، والحاجة لضمان أمن الإمدادات لجميع مصادر الطاقة في الأسواق العالمية، بما يخدم مصالح جميع الأطراف، ويحقق النمو الاقتصادي العالمي المستدام».

كما أكد «أن المملكة واليابان توليان أهمية للالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس، والتركيز على الانبعاثات بدلاً عن مصادر الطاقة؛ وذلك من خلال التطبيق الفاعل لنهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتقنيات إعادة تدوير الكربون».

وأشار سموه إلى أن المملكة انطلاقاً من التزامها بالعلاقة الإستراتيجية مع اليابان في مجال الطاقة، مستمرة في تحقيق أمن الإمدادات البترولية لليابان؛ من خلال تخزين البترول الخام السعودي في مرفق الخزن الإستراتيجي في جزيرة أوكيناوا، وكذلك من خلال الحفاظ على كونها الشريك والمصدر الأكثر موثوقية لإمدادات البترول الخام لليابان.

ولفت النظر إلى أن المملكة أصبحت في عام 2021م أكبر مورد للبترول إلى اليابان بتوريدها ما نسبته حوالي 40 ٪ من احتياجات اليابان، مؤكداً استمرار التعاون المشترك بين البلدين في مجال الهيدروجين النظيف وتطبيقاته، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لتطبيقات الاقتصاد الدائري للكربون؛ ضمن إطار مذكرتي التعاون في مجالي الهيدروجين النظيف ووقود الأمونيا ومشتقاتها، والاقتصاد الدائري للكربون وتدوير الكربون؛ اللتين تم توقيعهما بين وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان. وبيّن سمو وزير الطاقة أن وصول أول شحنة من الأمونيا النظيفة المنتجة في المملكة العربية السعودية، والحاصلة على شهادة معتمدة من جهة محايدة إلى اليابان لاستخدامها وقوداً لتوليد الكهرباء، يمثل علامة فارقة في مسيرة تطوير حلول الطاقة النظيفة، ويأتي ثمرة تعاونٍ فعال بين جهات عدة في المملكة واليابان. وأثنى سموه على توجه الشركات اليابانية إلى الاستثمار والمشاركة في سوق الطاقة في المملكة، لتنويع سلاسل الإمداد العالمية؛ من خلال إستراتيجيات التوطين التي تعتمد على الميزات النسبية ذات الصلة التي تتمتع بها المملكة، مؤكدًا أن المملكة بحكم علاقتها الوثيقة مع اليابان في مجال الطاقة؛ تسعى لتنمية مجالات التعاون بين البلدين في مشروعات قطاعات الطاقة المختلفة؛ التي تشمل الطاقة التقليدية، والمتجددة، والبتروكيميائيات؛ لتأمين سلاسل الإمداد؛ حيث قدر سموه قيمة مشروعات قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية بما يقارب 2.85 تريليون ريال خلال السنوات العشر القادمة.

وأشار في هذا إلى أن مشتريات المملكة من اليابان؛ في قطاع الطاقة بلغت ما يقارب 12 مليار ريال، خلال السنوات الخمس الماضية؛ وتتمثل أغلبها في قطاعات الغاز، والبترول، والبتروكيميائيات، والطاقة التقليدية؛ حيث شملت المشتريات التوربينات والمضخات والصمامات والضواغط، والعديد من الخدمات المتنوعة التي شملت الخدمات الهندسية واللوجستية والإدارية وغيرها»

وأضاف سموه «أن هناك العديد من فرص التعاون بين البلدين في مجالات البتروكيميائيات في إشارة إلى ما أعلنت عنه المملكة مؤخراً، من خططٍ طموحة لزيادة طاقة إنتاج البتروكيميائيات فيها، من خلال تحويل السوائل إلى مواد كيميائية، وزيادة التكامل بين جميع مراحل سلسلة القيمة؛ بالإضافة إلى فرص واعدة للتعاون والاستثمار في مجالات الكهرباء، وكفاءة الطاقة، والابتكار والبحث والتطوير، ونشر التقنية لتمكين التحول إلى أنظمة طاقة نظيفة، وعلى وجه الخصوص التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وإلى أنواع جديدة من الوقود النظيف مثل: الأمونيا والهيدروجين النظيف، واستخدام تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه».

ارتفاع المخزونات النفطية في ميناء الفجيرة وتكدس شحنات البنزين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تتطلع أسواق النفط الخام في العالم في افتتاح تداولات اليوم الاثنين لتسجيل مكاسب أسبوعية رابعة على التوالي، على خلفية بيانات المستهلكين القوية، ومخاوف تقلص الإمدادات الوشيك، برغم انخفاض الأسعار على أساس يومي في إغلاق الجمعة الماضية، وسط ارتفاع الدولار وقلق ارتفاع أسعار الفائدة.

وعلى أساس أسبوعي، ارتفع مؤشر الخام الأمريكي بنحو 2 ٪، مواصلاً ارتفاع الأسبوع الماضي بنسبة 4.6 ٪ والارتفاع في الأسبوع السابق بنسبة 2.1 ٪. فيما سجل خام برنت في لندن أول إغلاق منخفض الأسبوع الماضي بعد أعلى مستوى في ثلاثة أشهر يوم الخميس عند 81.42 دولارًا. وعلى مدار الأسبوع، ارتفع خام برنت أيضًا بنحو 2 ٪ بعد ارتفاعه الأسبوع الماضي بنسبة 4.8 ٪.

واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 79.87 دولارًا للبرميل، منخفضة 1.49 دولارًا، أو 1.8 ٪، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.47 دولار، أو 1.9 ٪، لتبلغ عند التسوية 75.42 دولارًا للبرميل.

وارتفعت مخزونات المنتجات النفطية في ميناء الفجيرة الإماراتي للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع اعتبارًا من 10 يوليو بعد قفزة بنسبة 23 ٪ في البنزين ونواتج التقطير الخفيفة الأخرى، وفقًا لبيانات 12 يوليو من منطقة صناعة النفط بالفجيرة.

وأظهرت بيانات ستاندرد آند بي جلوبال أن إجمالي المخزونات ارتفع بنسبة 0.2 ٪ على مدار الأسبوع إلى 20.235 مليون برميل اعتبارًا من 10 يوليو، بعد أن سجل أدنى مستوى له في ثلاثة أسابيع قبل أسبوع في 3 يوليو. ولم يتغير إجمالي المخزونات بشكل طفيف منذ نهاية عام 2022.

وقفزت نواتج التقطير الخفيفة إلى 7.664 مليون برميل، مع زيادة بنسبة 23 ٪ هي الأكبر في أي أسبوع منذ أوائل مايو 2022. وتركت الزيادة نواتج التقطير الخفيفة عند أعلى مستوى لها في خمسة أسابيع.

وانخفضت نواتج التقطير الثقيلة المستخدمة كزيت وقود لتوليد الطاقة والشحن بنسبة 10 ٪ خلال الأسبوع إلى 9.354 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ 13 فبراير. كما انخفضت نواتج التقطير الوسطى مثل الديزل ووقود الطائرات بنسبة 10 ٪ إلى 3.217 مليون برميل في شهرين، منخفضة، وفقًا للبيانات التي جمعتها ستاندرد آند بي جلوبال منذ عام 2017. وبلغ متوسط صادرات المنتجات النفطية باستثناء زيت الوقود من الفجيرة ما يقدر بنحو 508000 برميل في اليوم لشهر يونيو، انخفاضًا من 554000 برميل في اليوم في مايو، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز العالمية للسلع عبر البحار. وأظهرت البيانات أن سنغافورة كانت الوجهة الأولى عند 113 ألف برميل في اليوم، وجاءت الصين في المرتبة التالية عند 51 ألف برميل في اليوم. وحتى الآن في يوليو، بلغ إجمالي الصين حوالي 76000 برميل في اليوم، وهو بالفعل أكبر إجمالي لأي شهر منذ ديسمبر 2020. وبلغ متوسط شحنات زيت الوقود 189000 برميل في اليوم في يونيو، ارتفاعًا من 151000 برميل في اليوم في مايو. ومع شهر يوليو حتى الآن عند 334000 برميل في اليوم، يتجه الجزء الأكبر منها إلى سنغافورة. وارتفعت مخزونات نواتج التقطير الوسطى الآن بنسبة 4.1 ٪ حتى الآن في عام 2023. وارتفعت نواتج التقطير الخفيفة بنسبة 2.6 ٪، بينما انخفضت نواتج التقطير الثقيلة بنسبة 7.5 ٪ خلال نفس الفترة. وأدت المنافسة في سوق الوقود المصب إلى انخفاض مخزونات زيت الوقود منخفض الكبريت وعالي الكبريت حول الفجيرة، حيث يتنافس الموردون على الاستفسارات بعروض جذابة، وفقًا لتجار محليين.

وأرجع المشاركون في السوق إلى حد كبير سحب الأسهم إلى المنافسة الشديدة في سوق المصب حيث كان بعض الموردين حريصين على نقل شحناتهم من زيت الوقود مرتفع ومنخفض الكبريت بأسعار تنافسية، بدلاً من أي تحسن كبير في الطلب على الوقود.

ومع ذلك، قال متعاملون إن مخزونات كلا الدرجتين الرئيسيتين من وقود الخزانات شوهدت وفيرة لمتطلبات المستخدم النهائي على المدى القريب. وكان تدفق طلبات زيت الوقود منخفض الكبريت باهتًا، وتم «التقاط» الزيادة اللحظية في الطلب في الأسابيع الأخيرة من قبل البائعين المتنافسين، مما أدى إلى انخفاض علاوات التأمين التي تم تسليمها نتيجة لذلك، وفقًا لموردي الوقود المحلي.

وأظهرت بيانات صادرة عن ستاندرد آند بورز جلوبال أن بلاتس قيمت علاوات الوقود البحري التي يتم تسليمها في الفجيرة بنسبة 0.5 ٪ على علاوة الشحن القياسي للوقود البحري في سنغافورة بنسبة 0.5 ٪ إلى 2.74 دولار للطن المتري في الفترة من 3 إلى 11 يوليو، أي أقل من 3.79 دولار للطن المتري خلال شهر يونيو.

وفي الوقت نفسه، كان بعض بائعي زيت الوقود مرتفع الكبريت في الفجيرة يتصارعون مع ضعف الطلب حيث كان الموردون الآخرون يعرضون بشكل أكثر قوة، حسبما قال الموردون. وقال تاجر مقيم بالفجيرة في 12 يوليو «هناك فجوة كبيرة بين العروض الأولية ومستويات التثبيت النهائية، خاصة مع تباطؤ الطلب على زيت الوقود الثقيل وزيت الغاز البحري».

وتراجعت تقييمات الشحن في الخليج العربي 3.67 دولارات للشحن في اليوم إلى أدنى مستوى لها في ثمانية أشهر عند 7.02 دولارات في 11 يوليو، وفقا لبيانات من ستاندرد آند بورز جلوبال. وتم تقييم علاوة خزان زيت الوقود مرتفع الكبريت لآخر مرة عند 6.76 دولار للطن المتري في 25 نوفمبر 2022.

وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أيضًا أن علاوة خزان الوقود الذي تم تسليمه في الفجيرة بلغ متوسطها 12.24 دولارًا للطن المتري من 3 إلى 11 يوليو، مقارنة بـ 23.35 دولارًا للطن المتري لشهر يونيو بأكمله. وتم رفع شحنتين يبلغ مجموعهما 620691 برميلًا أو 97747 طنًا متريًا من زيت الوقود مرتفع الكبريت من حول ميناء الفجيرة خلال الفترة من 4 إلى 6 يوليو وكان من المقرر وصولهما حول مضيق سنغافورة في 20 يوليو، وفقًا لبيانات الشحن من متتبع الناقلات، كبلر.

إلى ذلك انخفض عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة من 6 إلى 732 في الأسبوع المنتهي في 5 يوليو، مع وضع كل من أحواض باكن، ومارسيلوس مستويات منخفضة جديدة لم تشهدها منذ عام 2021.وأظهر تحليل 13 يوليو أن حوض ويليستون خسر معظم الحفارات من أي من الاحواض المحلية غير التقليدية الثمانية الكبيرة - ثمانية حفارات - تاركًا حفارات الحوض في منتصف العشرينات، وهو مستوى لم شهده منذ أكتوبر 2021. علاوة على ذلك، أسقطت الحفارات الموجهة بالغاز ما مجموعه خمسة حفارات إلى 145، في حين فقدت الحفارة الموجهة بالنفط واحدة إلى 592، حسبما أظهرت الأرقام.

وتوقع المحللون خسارة منصات الغاز بأسعار الغاز الحالية التي تقل عن 3 دولارات/ مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي 12 يوليو، استقر سعر الغاز الطبيعي في الشهر الأول عند 2.632 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض 99 نقطة.

ومع ذلك، باستثناء حوض ايجل فورد الضخري، التي فقدت منصة واحدة تاركة 57، اكتسبت الأحواض الخمسة غير التقليدية الأخرى حفارات. وحصل كل من حوض بيرميان وحوض دي جي على حفارتين لكل منهما، مما وضع حوض بيرميان عند 342 ودي جي في 17. وحصل كل من حوض هاينزفيل، وسكوب ستاك، و يوتيكا شيل على منصة حفر لكل منهما. وهذا وضع الحوض الاول المعرض للغاز عند 54، و سكوب ستاك عند 32 ويوتيكا عند 13.

ووفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز جلوبال ، فإن إجمالي عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة قد خسر 134 منصة منذ بداية عام 2023 عند 866 منصة. وفقد ما يزيد قليلاً عن نصف الحفارات التي تم إسقاطها - 70 - منذ الأسبوع الأخير من شهر أبريل.

وتوقف المشغلون عن إسقاط الحفارات في الأشهر القليلة الأولى من العام على أمل ارتفاع أسعار السلع، كما أشار مستشارو الطاقة، ريستاد اينرجي، لكنهم قرروا فيما بعد خفض نشاط الحفر والإكمال «لأنهم يقبلون الواقع الجديد لبيئة أسعار أقل وأكثر تقلبًا».

وقالت الشركة الاستشارية في بيان «سيستغرق الأمر بعض الوقت حتى يكتسب المشغلون الثقة لنشر الحفارات والأساطيل مرة أخرى حتى لو تحسنت بيئة الأسعار». «وتشير العوامل الموضحة أعلاه إلى أن النشاط سيظل عند مستوى أدنى في الأشهر المقبلة وجميع المؤشرات تشير إلى أن أسعار خدمات حقول النفط ربما تكون قد بلغت ذروتها بالفعل هذا العام». وأضافت ريستاد: «عرضت شركات خدمات حقول النفط نبرة تحذيرية في مكالماتها الأخيرة بشأن الأرباح، على عكس نغمة 2023 الأكثر تصاعدًا التي تم ضربها في الأشهر الثلاثة السابقة». «وتشعر شركات الخدمات أيضًا بالقلق من فقدان الموظفين عند تكديس المعدات، بعد تجديد رتبهم التي تم إخلاؤها أثناء الإغلاق. ولا يزال سوق العمل ضيقًا، وبالتالي ستواجه شركات الخدمات مهمة شاقة في تعيين الموظفين وتدريبهم في حالة عودة السوق في النصف الثاني من عام 2023».

ومع ذلك، ازداد التوظيف في خدمات حقول النفط الأمريكية وقطاع المعدات بمقدار 45 وظيفة في يونيو، وظل ثابتًا حتى مع تباطؤ سوق العمل الأوسع، وفقًا لمكتب إحصاءات العمل بعد التعديلات على أرقام مايو وتحليل من قبل مجلس الطاقة والقوى العاملة والتكنولوجيا. وقال المكتب إن المكاسب المستمرة تجعل القطاع يصل إلى أعلى مستوى له منذ مارس 2020 ليصل إلى 665258 في الشهر في يونيو.

وقالت مولي ديترمان رئيسة المكتب: «في حين أن سوق العمل آخذ في البرودة بشكل عام وسوق العمل ضيقة، فإن قطاع خدمات حقول النفط لا يزال يقوم بالتوظيف». «ويوفر قطاعنا فرصًا وظيفية مثيرة ومليئة بالتحديات في صناعة في طليعة تطوير ونشر التكنولوجيا الجديدة.» لكن هذا قد يكون نعمة مختلطة، وفقًا لمحلل الصناعة منذ فترة طويلة جيم ويكلوند، المدير الإداري الآن لتطوير الأعمال في بنك الاستثمار بي بي اتش بي، في مذكرة.

وقال ويكلوند: «في ظل ظروف أخرى، سيكون سوق عمل قوي أمرًا جيدًا، لكن في هذا السوق، فإنه يزيد من احتمال رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة مرة أخرى قريبًا». «ويبدو الأمر الآن وكأنه أمر واقع. فأسعار الفائدة المرتفعة تقلل من قيمة الأصول بما في ذلك النفط، مما يضع لبنة أخرى على عبء عدم اليقين المحيط بصناعة النفط».

لجنة مراقبة أوبك+ تجتمع أوائل أغسطس لمراجعة تخفيضات إنتاج النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سوق النفط، بحسب مصادر ستاندرد آند بورز جلوبال، وذكرت بأن التحالف، الذي يضم 23 دولة من منظمة أوبك وخارجها، نفذ تخفيضات بنحو 4.7 مليون برميل في اليوم منذ أكتوبر، في محاولة للتغلب على مخاوف السوق بشأن الضعف الاقتصادي العالمي.

وقيمت شركة بلاتس، وهي جزء من ستاندرد آند بورز جلوبال، خام برنت المؤرخ في 13 يوليو عند 80.37 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى قياسي منذ أواخر أبريل. وتتمتع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة المؤلفة من تسعة أعضاء، برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية، وروسيا، بصلاحية تقديم توصيات بشأن السياسات والدعوة لعقد اجتماعات طارئة للمجموعة الأوسع، إذا لزم الأمر.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة كل شهرين تقريبا، وقال مندوبو أوبك+ إن تحديد تاريخ 3 أغسطس تم التوصل إليه في 13 يوليو. ومن المقرر أن يجتمع التحالف الكامل في 26 نوفمبر المقبل. وأعلنت المجموعة أنها ستخفض حصص الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل في اليوم في أكتوبر، مستشهدة بمخاطر الركود في الاقتصادات المستهلكة الرئيسية. ثم في فبراير، قالت روسيا إنها ستخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل في اليوم رداً على الحدود القصوى للأسعار التي فرضتها مجموعة السبع على غزوها لأوكرانيا.

وأعلنت المملكة العربية السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان، والغابون في 2 أبريل أنها ستجري 1.2 مليون برميل في اليوم في شكل تخفيضات إضافية طوعية حتى نهاية عام 2023، مع مضاعفة السعودية في يونيو، مع الالتزام بخفض أحادي الجانب بمقدار مليون برميل يومياً لشهر يوليو، والذي تم تمديده منذ ذلك الحين حتى أغسطس.

وقالت روسيا أيضًا إنها ستجري تخفيضًا إضافيًا قدره 500 ألف برميل يوميًا في صادراتها من الخام لشهر أغسطس، وستنضم الجزائر إلى خفض إضافي بمقدار 20 ألف برميل يوميًا. وسيسمح اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط في تحالف أوبك + لشركة أرامكو السعودية العملاقة بتعديل مخصصاتها من النفط الخام لشهر سبتمبر للعملاء وتعيين أسعار البيع الرسمية، وهو ما تفعله عادةً في الخامس من كل شهر تقريبًا للشهر المقبل، وفقاً لاي تغيرات في مستويات انتاج المملكة وتعهداتها في تحالف أوبك+.

ويُنظر لأسعار البيع الرسمية المقدمة من أرامكو السعودية كمقياس في كيفية رؤية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم لظروف السوق في المستقبل، وتحدد العديد من شركات النفط الوطنية الأخرى في الشرق الأوسط أسعارها باستخدام أسعار أرامكو كدليل.

يأتي ذلك في الوقت الذي يتوقع فيه تحليل أوبك، الذي صدر في 13 يوليو، تضاؤل سوق النفط في الأشهر المقبلة، حيث شهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعًا 1.2 مليون برميل في اليوم في النصف الثاني من عام 2023 مقارنة بالأول.

وانخفضت سلة أوبك المرجعية بمقدار 63 سنتًا أو 0.8٪ شهريًا إلى 75.19 دولارًا للبرميل في يونيو. وانخفض عقد الشهر الآجل لخام برنت بمقدار 71 سنتًا أو 0.9٪ شهريًا إلى 74.98 دولارًا للبرميل، وانخفض عقد الشهر الآجل لمؤشر خام غرب تكساس الوسيط بمقدار 1.35 دولارًا أو 1.9٪ شهريًا إلى 70.27 دولارًا للبرميل.

وارتفع عقد الشهر الآجل في بورصة دبي للطاقة في عمان بمقدار 13 سنت أو 0.2٪ على أساس شهري ليستقر عند 74.91 دولار للبرميل. واتسع فارق خام برنت في بورصة لندن، وغرب تكساس الوسيط، في نايمكس للشهر الأول بواقع 64 سنتاً شهريًا إلى 4.71 دولار للبرميل في يونيو. وتراجعت المنحنيات الآجلة للعقود الآجلة لبرنت ونايمكس وعمان خلال الشهر، وخفضت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون بشدة المراكز الصاعدة في برنت ونايمكس، مما يمدد عمليات بيع الشهر السابق.

وابقت أوبك نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023 دون تغيير على نطاق واسع عند ٪2.6، ومن المتوقع أن تبلغ التوقعات الأولية للنمو الاقتصادي لعام 2024، عند ٪2.5. وتم تعديل النمو الاقتصادي الأمريكي لعام 2023 بالزيادة الطفيفة ليقف عند ٪1.4، يليه ٪0.7 لعام 2024. وتم تعديل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو لعام 2023 انخفاضًا طفيفًا ليقف عند ٪0.7، بينما يُتوقع النمو في 2024 عند ٪0.8.

وتمت مراجعة النمو الاقتصادي في اليابان لعام 2023 بالزيادة بشكل طفيف إلى ٪1.1، بينما من المتوقع أن يبلغ النمو في عام 2024، عند ٪1.0. ولا يزال النمو الاقتصادي في الصين في عام 2023 عند ٪5.2، مع توقع النمو الاقتصادي في عام 2024 عند ٪4.8. كما لا يزال النمو الاقتصادي في الهند عند ٪5.6 في عام 2023 ومن المتوقع أن يتوسع بنسبة ٪5.9 في عام 2024.

وتم تعديل النمو الاقتصادي البرازيلي في عام 2023 إلى ٪1.3 ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٪1.1 في عام 2024. وتم تعديل النمو الاقتصادي الروسي في عام 2023 بالزيادة إلى ٪0.4 ومن المتوقع حدوث انتعاش إضافي في عام 2024 مع توقعات نمو تبلغ ٪0.8.

وحول الطلب العالمي على النفط، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2023، بعد تعديل بالزيادة بنحو 0.1 مليون برميل في اليوم من تقييم الشهر الماضي، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الطلب في الصين في الربع الثاني من عام 23، وتم تعديل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمريكتين بالزيادة بشكل طفيف لحساب أداء أفضل من المتوقع في الولايات المتحدة في الربع الثاني من عام 23.

وبالمثل، تم تعديل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا بالزيادة الطفيفة في الربع الأول من عام 23. وفي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم أيضًا تعديل الطلب صعودًا لمراعاة الطلب الصعودي على النفط الذي شوهد في الصين في الربع الثاني من عام 23 والتحسن الطفيف في أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة.

وفي عام 2024، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 2.2 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى حوالي 104.25 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تتوسع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.26 مليون برميل في اليوم، مع مساهمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمريكتين بأكبر زيادة.

ومن المقرر أن تقود الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو، بزيادة قدرها 2.0 مليون برميل في اليوم تقريبًا، حيث تمثل الصين والشرق الأوسط وآسيا الأخرى الجزء الأكبر من هذا النمو، مع مزيد من الدعم من الهند وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ومن المتوقع أن يتوسع العرض العالمي للنفط من خارج أوبك بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم في عام 2023، دون تغيير على نطاق واسع عن تقييم الشهر السابق. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكندا وكازاخستان وغويانا هي المحركات الرئيسية لنمو إمدادات السوائل لعام 2023، بينما من المتوقع أن يحدث الانخفاض بشكل أساسي في روسيا.

ولا تزال هناك شكوك تتعلق بإمكانية إنتاج النفط الصخري الأمريكي والصيانة غير المخطط لها في عام 2023. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن ينمو إنتاج السوائل خارج أوبك بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تكون المحركات الرئيسية لنمو إمدادات السوائل هي الولايات المتحدة وكندا وغيانا والبرازيل والنرويج وكازاخستان، بينما من المتوقع حدوث أكبر انخفاض في المكسيك وأذربيجان.

ومن المتوقع أن تنمو سوائل أوبك غير التقليدية بمقدار 50 تيرا بايت في اليوم في عام 2023 إلى متوسط 5.44 مليون برميل في اليوم، وبنسبة 65 تيرا بايت في اليوم أخرى إلى متوسط 5.51 مليون في اليوم في عام 2024. وارتفع إنتاج النفط الخام من أوبك بعدد 13 دولة في يونيو بنسبة 91 تيرابايت في اليوم على أساس شهري إلى متوسط 28.19 مليون برميل في اليوم، وفقًا للمصادر الثانوية المتوفرة.

جون كيري يبحث في الصين مكافحة أزمة المناخ

الرياض

وصل المبعوث الأميركي للمناخ جون كيري إلى بكين الأحد على أمل استئناف الحوار حول المناخ، الملف الحاسم بالنسبة إلى البلدين اللذين يعدان أكبر مسببين للتلوث في العالم. ويزور المسؤول الكبير الصين للمرة الثالثة منذ توليه منصبه، وفي وقت بات تأثير تغير المناخ واضحا مع موجات حر في عدد كبير من مناطق العالم، وأشار التلفزيون الصيني العام «سي سي تي في» إلى وصول كيري، موضحا أنه اعتبارا من الاثنين «ستتبادل الصين والولايات المتحدة الآراء في شكل معمق» حول قضايا المناخ.

الصين ليست استثناء، إذ تشهد عاصمتها درجات حرارة تقارب 40 درجة مئوية منذ أسابيع، ويزور كيري من الأحد إلى الأربعاء بكين حيث سيلتقي نظيره الصيني شيه تشن هوا.

وتوالت زيارات المسؤولين الأميركيين للصين في الأشهر الأخيرة لتحسين العلاقات الدبلوماسية، من وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في يونيو ثم وزيرة الخزانة جانيت يلين أوائل يوليو، وأول قوتين عالميتين هما الملوثان الرئيسيان للكوكب، ولم يُجر البلدان محادثات بشأن المناخ منذ نحو عام. ففي أغسطس الماضي، علّقت بكين المناقشات حول هذا الموضوع احتجاجا على زيارة لتايوان قامت بها رئيسة مجلس النواب الأميركي آنذاك نانسي بيلوسي. ويبدو أن الأجواء مواتية لاستئناف النقاشات بعد أشهر من التوتر. ويقيم وزير الخارجية الأسبق جون كيري علاقة ودية ومتواصلة مع الصين. ويشغل حاليا منصبا مهما لأن إدارة الرئيس جو بايدن تعتبر أن المناخ هو أحد المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها قوتان تتواجهان في منافسة حادة. لكن الوضع بات ملحا. فعلى مستوى العالم سجلت في يونيو أعلى درجات حرارة حسب وكالتي كوبرنيكوس الأوروبية وناسا الأميركية. بعد ذلك، كان الأسبوع الأول بأكمله من يوليو الأكثر سخونة على الإطلاق، حسب البيانات الأولية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن كيري «يتطلع إلى خوض حوار مع الصين حول قضية مكافحة أزمة المناخ». ويناقش وزير الخارجية الأسبق خصوصا «رفع سقف الطموحات ووضع» تشريعات تتعلق بالمناخ و«العمل على إنجاح كوب 28» مؤتمر الأطراف للمناخ الذي سيعقد في دبي في نهاية العام الجاري

ووعدت الصين أكبر مسبب لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم المسؤولة عن تغير المناخ، ببلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول 2030 ثم تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060. وأكد الرئيس شي جينبينغ أن بلاده ستقلل من استخدامها للفحم اعتبارًا من 2026. لكن في أبريل، أعطت السلطات الضوء الأخضر لزيادة قدرات توليد الكهرباء بالفحم. وترى منظمة غرينبيس أن هذا يعني أن بكين تعطي الأولوية لأمن الطاقة لديها مما يثير شكوك بشأن تحقيق أهداف خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وقال بايفورد تسانغ مستشار مركز أبحاث المناخ «اي3جي» لوكالة فرانس برس «هناك عدد من العوامل التي تحد حاليا من مجال المناورة للمسؤولين عن تخطيط الطاقة في بكين».

السوق النفطية تنتظر إشارات جديدة بشأن الطلب مع تزايد مخاوف الركود وارتفاع الدولار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب المتوالية، بالرغم من مخاوف الركود وضغوط ارتفاع الدولار الأمريكي.

وأوضحوا في تصريحات لـ»الاقتصادية»، أن عدم اليقين يسيطر على الأسواق في ضوء الرفع المستمر لأسعار الفائدة الأمريكية، بهدف مكافحة التضخم وتوقعات إجراء زيادات جديدة قادمة، بينما يواصل كبار المنتجين تشديد المعروض لإحداث توازن في السوق.

وأشاروا إلى أن المتعاملين في السوق ينتظرون إشارات جديدة من اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة الإنتاج في تحالف «أوبك +» والمقرر لها الاجتماع في 3 آب (أغسطس) المقبل، لافتين إلى أهمية توقعات «أوبك» بشأن ارتفاع الطلب العالمي على النفط 1.2 مليون برميل في اليوم في النصف الثاني من 2023 مقارنة بالأول.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة أن أسعار النفط الخام من المرجح أن تواصل الصعود بفعل الطلب الصيفي القوي بالتوازي مع تشديد المعروض النفطي من جانب تحالف «أوبك +» للتغلب على زيادات إنتاجية متوقعة من دول خارج التحالف.

وأكد أن الاجتماع الوزاري المقبل يمكن أن يقوم بإجراء توصيات جديدة لدعم السياسة الإنتاجية للمجموعة وقطع خطوات إضافية نحو توازن العرض والطلب واستقرار السوق، ولا سيما أن ظروف السوق النفطية المتوترة والمختلطة جعلت تحالف «أوبك +» حذرا في إضافة أي إنتاج والتمسك بالتخفيضات الحالية وتعميقها، موضحا أن 5.7 مليون برميل في اليوم هو حجم تخفيضات «أوبك +» المطبقة منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي نتيجة لضعف بيانات الاقتصاد العالمي التي تلقي بثقلها على السوق.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن «أوبك +» تراقب السوق النفطية عن كثب وتطور قراراتها بشكل مرن وفقا لاحتياجات ومتطلبات السوق، مشيرا إلى تأكيد شركة «ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس»، أن لجنة المراقبة الرئيسة لتحالف «أوبك +» التي ستجتمع في 3 أغسطس المقبل ستركز على تقييم تأثير التخفيضات الكبيرة في إنتاج المجموعة على سوق النفط.

وأكد أن التحالف الذي يضم 23 دولة نفذ تخفيضات بنحو 4.7 مليون برميل يوميا منذ أكتوبر الماضي وذلك في إطار محاولة للتغلب على مخاوف السوق بشأن الضعف الاقتصادي العالمي واحتمالات ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الثاني من العام الجاري. من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن مكاسب النفط الخام استمرت على مدار ثلاثة أسابيع ومن المرجح أن تستمر للأسبوع الرابع على التوالي حيث إن العوامل الصعودية تغلبت في تأثيرها أخيرا في السوق، مشيرا إلى أن وكالة «بلاتس» قامت بتقييم خام برنت عند 80.37 دولار للبرميل في 13 يوليو الجاري وهو أعلى مستوى قياسي منذ أواخر نيسان (أبريل) الماضي. ونوه إلى تمتع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك +» المؤلفة من تسعة أعضاء برئاسة مشتركة من السعودية وروسيا بصلاحية تقديم توصيات بشأن السياسات والدعوة لعقد اجتماعات طارئة للمجموعة الأوسع، إذا لزم الأمر، كما تجتمع اللجنة كل شهرين اجتماعات عادية ويكون لها مردود إيجابي على السوق النفطية. بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية إن تخفيضات الإنتاج العميقة والموسعة سيتم مراجعتها دون شك عند اجتماع التحالف الكامل في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، لافتة إلى إعلان التحالف أنه سيخفض حصص الإنتاج بمقدار مليوني برميل في اليوم في أكتوبر المقبل مفسرة ذلك بمخاطر الركود في الاقتصادات المستهلكة الرئيسة. وأشارت إلى أهمية إعلان السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، كازاخستان، الجزائر، عمان، والجابون في أبريل الماضي أنهم سيجرون تخفيضات إضافية طوعية بنحو 1.2 مليون برميل حتى نهاية العام الجاري مع التزام السعودية في حزيران (يونيو) الماضي إجراء خفض أحادي الجانب بمقدار مليون برميل يوميا ليوليو الذي تم تمديده منذ ذلك الحين حتى آب (أغسطس). من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل الجمعة مع صعود الدولار وإقبال المتعاملين في سوق النفط على جني الأرباح بعد صعود كبير لأسعار الخام لكن الخامين القياسيين سجلا مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.49 دولار بما يعادل 1.8 في المائة، إلى 79.87 دولار للبرميل عند التسوية بينما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.47 دولار أو 1.9 في المائة، لتسجل 75.42 دولار للبرميل. وقال جون كيلدوف من أجين كابيتال «يبدو فحسب أن البعض يجنون الأرباح مع عودة بعض المخاوف بشأن الطلب إلى الواجهة بفعل صعود الدولار». وارتفع مؤشر الدولار بنسبة طفيفة بعدما سجل أدنى مستوياته في 15 شهرا خلال الجلسة. ويؤدي ارتفاع الدولار لتقليل الطلب على النفط، إذ يرفع سعر الخام على المستثمرين حائزي العملات الأخرى

وارتفعت أسعار النفط بما يقارب 2 في المائة، على أساس أسبوعي بعد توقف بعض الإمدادات من ليبيا ونيجيريا وهو ما زاد المخاوف من أن تشهد الأسواق شحا في المعروض في الشهور المقبلة. وقال جون ايفانز المحلل في (بي.في.إم) إن تعطل الإمدادات في ليبيا يوقف ما يقدر بنحو 370 ألف برميل يوميا، في حين تقدر الخسارة من توقف شحنات النفط الخام النيجيري بنحو 225 ألف برميل يوميا. من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار خمسة حفارات هذا الأسبوع بعد زيادة ستة حفارات الأسبوع الماضي.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر، أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 675 هذا الأسبوع – 81 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي، موضحا أن العدد الحالي أقل بـ400 منصة من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

وأشار إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار ثلاثة هذا الأسبوع إلى 537، في حين انخفض عدد منصات الغاز بمقدار اثنين، إلى 133. بقيت حفارات متنوعة على حالها عند خمسة، منوها إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار خمسة إلى 13 منصة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي، بينما انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار واحدة، وانخفض بمقدار عشر منصات عن هذا الوقت من العام الماضي.

وأفاد التقرير بتراجع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 7 يوليو – وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - بزيادة قدرها 100 ألف برميل يوميا عن بداية العام، بينما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 300 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

استهلاك الكهرباء في الصين يرتفع 5 ٪ .. مؤشر للنشاط الاقتصادي

الاقتصادية

أظهرت بيانات رسمية أمس، أن استهلاك الكهرباء في الصين، وهو مقياس رئيس للنشاط الاقتصادي، سجل نموا مطردا في الأشهر الستة الأولى من 2023.

وفي النصف الأول من العام الجاري، تجاوز استهلاك الكهرباء في الصين 4.3 تريليون كيلوواط/ ساعة، بزيادة 5 في المائة عن العام الماضي، وفقا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا» أمس.

وبحسب بيانات الهيئة الوطنية للطاقة، نمت الكهرباء التي يستهلكها القطاع الزراعي بنسبة 12.1 في المائة على أساس سنوي، في حين زادت الكهرباء المستخدمة في القطاعين الصناعي والخدمي بنسبة 4.4 في المائة و9.9 في المائة على التوالي.

وقالت الهيئة إن استهلاك الكهرباء بالمنازل شهد زيادة سنوية بنسبة 1.3 في المائة إلى 619.7 مليار كيلوواط/ ساعة خلال الأشهر الستة الأولى.

في السياق، بدأت شركة هيرايوس الألمانية للتكنولوجيا في بناء مشروع لمصادر الضوء المتخصصة باستثمارات إجمالية قدرها 100 مليون يوان (14 مليون دولار) في شنيانج، حاضرة مقاطعة لياونينج بشمال شرقي الصين.

وتشمل المنتجات الرئيسة للمشروع الذي سيقام في المجمع الصناعي الصيني-الألماني لتصنيع المعدات (CGIP)، الحلول القائمة على الضوئيات من الأشعة تحت الحمراء إلى الأشعة فوق البنفسجية، التي يتم تطبيقها في مجالات مثل حماية البيئة والإلكترونيات والسيارات والطاقة الجديدة وأشباه الموصلات. ومن المتوقع أن يتم تشغيل المشروع في نيسان (أبريل) 2024، ليحقق قيمة إنتاج سنوية تبلغ 300 مليون يوان بعد التشغيل الكامل، وفقا للشركة.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي، استثمرت هيرايوس 500 مليون يوان في CGIP لبناء قاعدة لتصنيع أشباه الموصلات الكوارتز. وأصبحت CGIP أول منصة صينية للتعاون في تصنيع المعدات المتطورة بين الصين وألمانيا في أواخر 2015. ويهدف المجمع إلى تطوير صناعات رائدة مثل تصنيع السيارات والتصنيع الذكي والطب الحيوي والطاقة الجديدة والاقتصاد الرقمي. وقد سهل أكثر من 400 مشروع من عمالقة الصناعة، باستثمارات إجمالية تبلغ نحو 320 مليار يوان.

من جهة أخرى، ارتفعت صادرات الصين من المركبات بنسبة 75.7 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من هذا العام، محافظة بذلك على اتجاه التوسع القوي، وفقا لما أظهرته بيانات من الجمعية الصينية لمصنعي المركبات.

وخلال هذه الفترة، صدرت البلاد 2.14 مليون مركبة. ومن بين الإجمالي، بلغت صادرات مركبات الطاقة الجديدة 534 ألف وحدة، بزيادة 160 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وقالت الجمعية: إن صادرات الصين من مركبات الركاب ارتفعت بنسبة 88.4 في المائة على أساس سنوي إلى 1.78 مليون وحدة في الفترة نفسها، في حين ارتفعت صادراتها من المركبات التجارية بنسبة 31.9 في المائة إلى 361 ألف وحدة.

وفي حزيران (يونيو) وحده، صدرت الصين 382 ألف مركبة، بزيادة 53.2 في المائة عن نفس الفترة من 2022. وكشفت بيانات من الجمعية أن صادرات الصين من المركبات تجاوزت مليوني وحدة في عام 2021 وتجاوزت ثلاثة ملايين وحدة في 2022.

إلى ذلك، شهدت مبيعات السيارات المستعملة في الصين نموا طفيفا بنسبة 2.45 في المائة على أساس شهري في يونيو الماضي، حسبما ذكرت الجمعية الصينية لتجار السيارات.

وانتقلت ملكية نحو 1.53 مليون سيارة مستعملة في البلاد الشهر الماضي، بقيمة إجمالية للمعاملات بلغت 97.35 مليار يوان (13.65 مليار دولار)، وفقا للجمعية.

في النصف الأول من 2023، وصلت مبيعات السيارات المستعملة إلى 8.77 مليون وحدة، بزيادة 15.6 في المائة أو 1.18 مليون وحدة مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي. وبلغ إجمالي قيمة المعاملات 551.73 مليار يوان خلال هذه الفترة.

استئناف الإنتاج في حقلين نفطيين في ليبيا بعد يومين من إغلاقهما

الاقتصادية

أعلنت وزارة النفط والغاز في الحكومة الليبية ومقرها طرابلس أمس، استئناف الإنتاج في حقلي الشرارة والفيل جنوب البلاد، بعد يومين من إغلاقهما من قبل محتجين قبليين.

وأكدت الوزارة في إيجاز صحافي «استئناف عمليات التشغيل والإنتاج النفطي في حقلي الشرارة والفيل»، وفقا لـ»الفرنسية».

ويقع حقل الشرارة في أوباري على بعد نحو 900 كلم جنوب طرابلس، وهو أكبر الحقول النفطية في ليبيا وينتج حدا أقصى 315 ألف برميل يوميا.

وتدير حقل الشرارة شركة «أكاكوس» الليبية وائتلاف شركات «ريبسول» الإسبانية و»توتال» الفرنسية و»أو إم في» النمسوية و»ستات أويل» النرويجية.

ويقع حقل الفيل في منطقة حوض مرزق الغنية بالنفط جنوب ليبيا، على مسافة 750 كلم جنوب غرب طرابلس، وتدير المؤسسة الوطنية للنفط الحقل البالغ إنتاجه 70 ألف برميل يوميا بالشراكة مع شركة «إيني» الإيطالية.

وينقل حقل الفيل إلى جانب خام النفط، إمداداته من الغاز إلى مجمع شركة مليتة غرب طرابلس، الذي ينقل الغاز إلى إيطاليا عبر أنبوب بحري ضخم يربطها مع ليبيا.

ويتخطى إنتاج ليبيا صاحبة أكبر احتياطي من النفط في إفريقيا 1,2 مليون برميل يوميا، وفقا لمؤسسة النفط الوطنية.

وقال محمد عون، وزير النفط الليبي، السبت إن إغلاق حقول النفط أدى إلى خسارة الدولة 340 ألف برميل.

وقالت وزارة النفط أيضا إن إغلاق حقول النفط كان من الممكن أن يؤدي إلى إعلان حالة القوة القاهرة.

وأضافت الوزارة في بيان أن «فقدان الثقة في ديمومة تزويد السوق العالمية بالنفط الليبي، ينتج عنه أن يبقى النفط الليبي دون تسويق، أو يقل الطلب عليه».

وصول ناقلة الأمم المتحدة لسحب نفط "صافر"

البلاد

وصلت "نوتيكا" السفينة العملاقة التابعة للأمم المتحدة، أمس (الأحد)، إلى قبالة سواحل اليمن، تمهيداً لبدء عملية سحب حمولة ناقلة النفط "صافر" المهجورة بهدف تجنّب تسرّب نفطي كارثي في البحر الأحمر، كما ذكر مسؤولون في المنظمة الدولية. وقال مسؤولون مطلعون على العملية إنّه يُتوقع أن تبدأ عملية ضخّ 1,14 مليون برميل من النفط من صافر إلى نوتيكا بعد أيام على وصول نوتيكا.

وكان ديفيد غريسي، منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن، قد أعلن، السبت، أن سفينة تبحر من جيبوتي في طريقها إلى الساحل اليمني على البحر الأحمر لسحب مليون برميل من النفط من خزان النفط صافر.

وأكد غريسي في حسابه على تويتر أن عملية نقل النفط من الناقلة المتداعية صافر إلى السفينة التي تسمى نوتيكا سوف تبدأ الأسبوع المقبل. و"صافر"، التي صُنعت قبل 47 عاماً وتُستخدم كمنصّة تخزين عائمة، محمّلة بنحو 1,1 مليون برميل من النفط الخام، ولم تخضع السفينة لأي صيانة منذ 2015م، ما أدى إلى تآكل هيكلها وتردّي حالتها.

وستضخّ شركة سميت سالفدج (SMIT Salvage) النفط من صافر إلى السفينة نوتيكا (Nautica) التي اشترتها الأمم المتحدة خصيصًا لهذه العملية، قبل أن تقوم بقطر الناقلة الفارغة في عملية تقدّر كلفتها بـ 148 مليون دولار. وقال غريسلي في اجتماع لمجلس الأمن "لقد أكدت SMIT لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يمكن المباشرة بنقل النفط مع مستوى خطر ضمن النطاق المقبول". وأضاف أن سفينة صافر مثبتة تماما لأجل نقل النفط من سفينة لأخرى، مؤكداً أن خطراً متبقياً لا يزال قائماً، وأنه تم وضع خطة في حال وقوع حادث، مشيراً إلى أن إنجاز عملية النقل سيستغرق نحو أسبوعين، وبعدها سيستطيع العالم بأكمله أن يتنفس الصعداء.

10.5 مليار ريال لمشروعي الطاقة في الشعيبة

البلاد

وقعت شركة أكوا باور اتفاقيات تمويل مع تحالف لمشروع الشعيبة 1 ومشروع الشعيبة 2 للطاقة الكهروضوئية المستقلة بتكلفة استثمارية إجمالية 8.3 مليار ريال، ممولة من خلال ضخ لرأس المال وتمويل طويل الأجل، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتمويل 10.5 مليار ريال.

وأوضحت الشركة في بيان لها على تداول، أن الائتلاف يضم كلا من شركة أكوا باور، وشركة الكهرباء القابضة – بديل، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وأرامكو السعودية، مشيرةً إلى أن ملكيتها تبلغ 35 ٪.

وبيّنت أن كل مشروع يتضمن عمليات التطوير والتصميم والهندسة والتمويل والمشتريات والبناء والتجهيز والاختبار والإكمال والملكية والتأمين والتشغيل والصيانة.

وذكرت أن التمويل الإجمالي للمشروع يتضمن تمويلا طويل الأجل بقيمة 6.1 مليار ريال، والذي يشتمل على تمويل يبلغ 1.7 مليار ريال مقدم من صندوق التنمية الوطني نيابة عن صندوق البنية التحتية الوطني (قيد التأسيس)، إضافةً لتمويل يبلغ 4.4 مليار ريال مقدم من تحالف تمويلي مكون من بنوك محلية وإقليمية ودولية.

الكويت تكشف عن خطة لتجهيز حقل «الدرّة» وصندوق سيادي للاستثمار المحلي

الكويت: ميرزا الخويلدي

الشرق الأوسط

أعلنت الحكومة الكويتية عن خطتها لتجهيز البنية التحتية المتكاملة لحقل «الدرة» البحري لإنتاج النفط والغاز، بالإضافة إلى رفع إنتاج الغاز الحر (بما لا يشمل المنطقة المقسومة) من 521 مليون قدم مكعبة يومياً إلى 930 مليون قدم مكعبة يومياً.

وأوضحت خطة عمل الحكومة الممتدة لأربع سنوات من 2023 إلى 2027 وتم إرسالها الأحد للبرلمان أن تجهيز البنية التحتية لحقل «الدرّة» من المخطط له أن يتم في السنة الرابعة للخطة.

ووجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الدعوة لعقد جلسة خاصة الثلاثاء المقبل لمناقشة برنامج عمل الحكومة.

وكشفت الحكومة في خطتها أنها تعتزم دراسة إنشاء صندوق استثماري سيادي لدفع عجلة التنمية وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي. كما تشمل أيضا تخطيطا لرفع تصنيف أسواق المال الكويتية من أسواق ناشئة إلى أسواق ناشئة متقدمة بمؤشر فوتسي راسل. وتحويل 90 في المائة من الخدمات الحكومية إلى رقمية خلال السنوات الأربع المقبلة بشكل تدريجي.

وتستهدف الخطة الحكومية تمكين القطاع الخاص من تحقيق دوره «تحت رقابة فعالة من الدولة»، وأن «ترسي الدولة أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية».

كما شمل برنامج عمل الحكومة وضع إطار متكامل لمراجعة رواتب القطاع العام عبر تحديث دراسة البديل الاستراتيجي، بما يتناسب مع الجدارة والإنتاجية مع تحفيز التوجه نحو العمل في القطاع الخاص لترشيد التكلفة على المالية العامة للدولة.

وأكد الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي على أن برنامج عمل الحكومة يهدف إلى تكريس الإصلاح ومواجهة التحديات وتعزيز التنمية للنهوض بالبلاد.

وأضاف في كلمته التي تصدرت برنامج عمل الحكومة للسنوات 2023 - 2027: إن البرنامج «أبرز بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية التي تهدف لمواجهة الكثير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام والمالية العامة للدولة بشكل خاص»، مضيفاً أن هذا البرنامج «لم يغفل عن تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية للمواطن، وتقديم مشاريع واضحة المعالم لمعالجة القضايا السكنية والتعليمية والصحية، والترفيهية وغيرها».

وأضاف النواف: «نرى في برنامج عمل الحكومة وثيقة تعاون وشراكة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإننا نقدمه أيضاً كبرنامج شراكات مع جميع مقومات المجتمع، ومنها القطاع الخاص الذي لا بد أن يضطلع بدوره في تحقيق النمو المستدام وخلق الوظائف المنتجة للمواطنين».

وأشار النواف إلى أن «برنامج عمل الحكومة يهدف إلى العديد من الإصلاحات كالتأكيد على نزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات، وغيرها من المشاريع الهامة».

ويتضمن البرنامج 30 متطلباً تشريعياً لتنفيذه، إضافة إلى أنه يشمل 13 مشروعاً لرفع تصنيف الكويت تعليمياً و9 لرفع تصنيف الصحة، و15 مشروعا للارتقاء بجودة حياة المواطن وتعزيز رفاهيته، إضافة إلى 36 مشروعاً صالحة لمشاركة القطاع الخاص والاكتتابات العامة.

وبشأن المصروفات الحكومية، شمل البرنامج تدشين منصة مركزية معيارية للمشتريات الحكومية وربط كافة الجهات الحكومية بها لضمان أفضل الأسعار والاستفادة من ميزة الشراء الجماعي، وإقرار سقوف للمصروفات العامة للفترة متوسطة الأجل ضمن الميزانيات تكون وفق أطر تقديرية حصيفة.

كما شمل إصدار إطار عام لمراجعة وإعادة تسعير أملاك الدولة العقارية بشكل دوري يراعي أسس العدالة ومعدلات الإنتاجية، وتدشين آلية تسعير للخدمات العامة والرسوم والمخالفات (تُطوّر وتجدد بشكل دوري)، وإصدار إطار عام للضريبة على الشركات بما يتضمنه من متطلبات تشريعية وآليات تنفيذية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وإقرار قانون الدين العام والإطار المنظّم له مع ربطه بمشاريع ذات قيمة اقتصادية مضافة.

وتضمن البرنامج افتتاح مبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2 وتشغيله من خلال إدارة مطارات بأسس عالمية، وتدشين مشروع الربط السككي الخليجي المشترك وتجهيز محطات قطار في النويصيب والشدادية، وكذلك افتتاح مدينة الكويت للشحن الجوي بالشراكة مع مشغل عالمي.

كما تضمن تدشين خط السكة الحديدية بين الكويت والسعودية مع تطوير بنى تحتية سياحية ولوجيستية بالمنطقة المحيطة واستكمال تطوير وإنشاء وتشغيل مشروع ميناء مبارك الكبير من خلال شراكات عالمية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لحركة النقل الجوي من 240 إلى 650 ألف رحلة هبوط وإقلاع بشكل تدريجي من خلال تطوير 3 مدارج في مطار الكويت الدولي.

خبير للعربية: عاملان رئيسيان يحددان مستقبل أسعار النفط

العربية

قال المستشار في شؤون الطاقة الدكتور فيصل الفايق، إن إغلاقات أسعار النفط يوم الجمعة جعلت معظم المحللين يرون أن الأسعار تخلصت من النطاق الضيق الذي يتحرك فيه خام برنت بين 72 و77 دولارا للبرميل، والاتجاه فوق حاجز 80 دولارا للبرميل لأول مرة من شهرين ونصف، وكانت التوقعات أن يستقر خام برنت فوق 80 دولارا إلا أن الجميع فوجئوا بإغلاق خام برنت على انخفاض طفيف تحت سقف 80 دولارا وكأن قوة ما أجبرته على التراجع.

وأضاف في مقابلة مع « العربية» أن أسعار النفط تتجاذبها قوتان: الأولى خفض سعر الفائدة من جانب البنوك المركزية التي تؤثر على مؤشر الدولار الذي هبط لأدنى مستوى فى 15 شهرا جراء مخاوف زيادة أخرى في سعر الفائدة وهذه تؤثر على أسعار العقود المستقبلية، أما القوة الثانية في السوق فهي المتمثلة في خفض الإمدادات من أوبك+ والتي تؤثر على السوق المادية الفورية.

وأشار إلى أن الخام الروسي، وهو أقرب خام من ناحية الجودة والمواصفات للخامات النفطية بالخليج العربي، تخطى حاجز 60 دولارا للبرميل بفضل القوة التي تتمتع بها حاليا البراميل الفورية في السوق نتيجة تضيق أوبك+.

تابع «لا ننسى تأثير سعر الفائدة على أسعار التخزين حاليا، والمتداولون في الأسواق الفورية لا يستطيعون تخزين النفط لمدة طويلة لارتفاع تكاليف التخزين، كما أن المضاربين لا يستطيعون أن يراهنوا على تقلبات أسعار نفط منبسطة تتأرجح في نطاق أكثر من 5 دولارات والذي استمر على مدى الأشهر الماضية».

وذكر أن ما يحدث من تضييق في السوق الفورية «المادية» يختلف تماما عن أنشطة المضاربين، لأن البراميل الفورية تشتريها مصافي التكرير، ونحن حاليا في الربع الثالث من العام وهو أهم وأقوى ربع في الطلب على النفط، وفي الجهة المقابلة العقود الآجلة ومازال المضاربون يؤكدون ويعتمدون على بيانات الاقتصاد الكلي وتشمل رفع سعر الفائدة وبيانات التضخم في أميركا وبيانات الاقتصاد الصيني.

وأوضح أن الطلب النفطي من الصين به تناقض عجيب، حيث وصلت واردات النفط الصينية إلى 12.7 مليون برميل يوميا وهو أحد الأرقام القياسية للطلب الصيني لكن في الجهة المقابلة نرى بيانات المخزونات الصينية، وتصدير المشتقات البترولية الصينية وأيضا ضعف في البيانات الاقتصادية الأميركية ناتج عن بيانات ضعيفة في المصانع الصينية.

وتابع «لذلك لا نستطيع تحديد اتجاهات الأسعار، ولهذا أيضا لا ألوم أوبك+ على تضييق الإمدادات لأنه لا توجد أي إشارات واضحة في السوق ونحن في الربع الثالث من العام، ولكن التخفيضات التي أقرتها أوبك+ بإجمالي نحو 5.2 مليون برميل تقريبا يوميا على مدى شهرين تكون حققت إجمالا تخفيضات بنحو 300 مليون برميل وهي الكميات التي كانت فائضة في المخزونات خلال الشهرين الماضيين».

وأوضح أن «أوبك+» تسير في مسار صحيح ولكن في المقابل توجد قوى أخرى وهي «الفيدرالي» والبنوك المركزية الأخرى التي تضغط على أسعار النفط هبوطا ولا تستطيع الأسعار الآن أن تتخطى حاجز 80 دولارا والذي إذا تم تخطيه ستتجه الأسعار إلي سقف 90 دولارا للبرميل وأرضية 80 دولارا، وهذا منحنى مهم جدا، ويستطيع مضاربو أسواق العقود الآجلة إجراء المراهنات النفطية وبالتالي سوف يجعل هناك نطاق آخر لأسعار النفط يتحرك فيه وهذا يحفز المضاربين.

أما على مستوى السوق الفورية فالموضوع يختلف تماما، فالأسعار حاليا أعلى من المستقبلية ولكن لاتزال تكلفة تخزين النفط مرتفعة جدا، وهذا بسبب تأثير رفع سعر الفائدة في البنوك المركزية.

هل يحدث توازن بين العرض والطلب بسوق النفط في 2024؟

اقتصاد الشرق

اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» مع وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية على تباطؤ نمو الاستهلاك العالمي للنفط بالعام المقبل، وإن كان هناك تباين بين المؤسسات الثلاث حول حدة هذا التباطؤ.. فكيف ستبدو خريطة سوق النفط عالمياً خلال 2024؟

تتوقع «أوبك» في أول تقييم لسوق النفط خلال العام المقبل تباطؤاً طفيفاً في نمو الطلب العالمي على الخام، لكن تقديراتها في الوقت نفسه تعادل ضعف معدل النمو الذي توقعته وكالة الطاقة، كما يفوق بكثير تقديرات إدارة معلومات الطاقة.

تأتي هذه التوقعات على الرغم من الرياح المعاكسة للنمو الاقتصادي العالمي المتوقع تباطؤه في العامين الحالي والمقبل، لكنها تتزامن مع رهانات استمرار تعافي الصين الذي من شأنه أن يعزز استهلاك الوقود في 2024.

الاستهلاك العالمي في 2024

تشير تقديرات «أوبك» إلى نمو استهلاك النفط بنحو 2.25 مليون برميل يومياً في العام المقبل ليصل إلى مستوى قياسي جديد عند 104.25 مليون برميل يومياً، مقابل توقعات نموه بنحو 2.44 مليون برميل خلال 2023 بعد تعديله بالرفع مع مراجعة صعودية للطلب على الخام من جانب الصين بالربع الثاني.

بحسب التقرير الشهري للمنظمة، فإن الصين كانت الدافع وراء تعديل المنظمة تقديراتها لنمو الاستهلاك العالمي هذا العام لأول مرة في 5 أشهر، فضلاً عن تحسن بالطلب من جانب أميركا اللاتينية. في المقابل، تتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو الاستهلاك العالمي للخام بنحو 1.15 مليون برميل يومياً في 2024 ليصل إلى 103.23 مليون، في تباطؤ واضح عن تقديراته للعام الجاري والبالغة 2.23 مليون والتي خفضتها الوكالة في تقريرها الأخير بسبب تدهور آفاق الاقتصاد العالمي.

تباطؤ الاستهلاك الذي تتوقعه وكالة الطاقة يرجع بشكل أساسي لتقديرات انكماش الطلب من جانب الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالعام المقبل بنحو 271 ألف برميل يومياً، مقابل زيادة الطلب بأكثر من 1.4 مليون من الدول خارج المنظمة، ومع ذلك، فإن هذه التقديرات أعلى بمقدار 290 ألفاً عن الشهر الماضي مع تحسن الآفاق المستقبلية للصين وتوقعات اقتصادية أكثر إيجابية على المدى الطويل.

طلب قياسي على النفط

رغم أن وكالة الطاقة التي تتخذ من باريس مقراً لها، ما تزال ترى وجود طلب قياسي على النفط، لكنها تعتقد أن الطلب العالمي لن ينمو هذا العام بالسرعة المتوقعة في السابق، إذ خفضت توقعاتها بنحو 220 ألف برميل يومياً عن تقديرات شهر يونيو، قائلة «استهلاك النفط يتعرض لضغوط من البيئة الاقتصادية الصعبة».

بينما أبدت إدارة معلومات الطاقة الأميركية نظرة أكثر اعتدالاً، في تقريرها آفاق الطاقة قصيرة الأجل لشهر يوليو، حيث تتوقع نمو الطلب العالمي على النفط 1.64 مليون برميل يومياً في 2024 مقابل تقديرات زيادة الاستهلاك بنحو 1.76 مليون هذا العام، ليكون من المرجح أن يبلغ إجمالي الطلب بالعام المقبل 102.71 مليون برميل يومياً.

لكن بيانات السوق التي يمتلكها تحالف «أوبك+» تدعم القرارات التي يعتمدها، وفق ما قاله وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعي، في وقت سابق من هذا الشهر خلال تصريحاته مع «اقتصاد الشرق»، مؤكداً أن بيانات الإنتاج والعملاء لدى دول التحالف الـ23 أكثر واقعية من بيانات أخرى.

ماذا عن إمدادات النفط؟

تتوقع منظمة «أوبك» أن تشهد سوق النفط العالمية انحساراً أكبر في المعروض بالعام المقبل مقابل زيادة الاستهلاك العالمي، فيما يُعد وجهة نظر أكثر تفاؤلاً من التوقعات الأخرى.

يُرجح أن يبلغ المعروض النفطي من خارج «أوبك» 68.53 مليون برميل يومياً في العام المقبل، حسب تقديرات المنظمة، بواقع نمو 1.39 مليون، لتكون الولايات المتحدة وكندا وغايانا والبرازيل والنرويج وكازاخستان محركاً رئيسياً للنمو ويعوض التراجع في إمدادات المكسيك وأذربيجان.

يُشار إلى أن «أوبك» لا تضع تقديرات مسبقة لإنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة، لكنها تحدد الكمية اللازمة لتحقيق التوازن في السوق، وبحسب التقرير هناك حاجة لضخ نحو 30.2 مليون برميل يومياً بالعام المقبل مقابل 29.4 مليون إمدادات تحتاجها السوق هذا العام.

ويعني ذلك أن «أوبك» ستخفض الكمية المتوقع أن تضخها بالعام المقبل بنحو 200 ألف برميل يومياً، إذ إن معدل الزيادة سيبلغ 800 ألف مقابل زيادة تُقدّر بنحو مليون برميل يومياً هذا العام.

وكان الأمين العام لمنظمة أوبك، هيثم الغيص، ذكر في تصريحات سابقة مع «اقتصاد الشرق» أن تحالف «أوبك+» أثبت أكثر من مرة تماسك وتكاتف الدول الأعضاء على هدف واحد، وهو دعم استقرار أسواق النفط بكافة السبل، مشيراً إلى مراقبة السوق بشكل يومي سواء الاقتصاد العالمي أو الطلب العالمي ومتغيراته الكثيرة والسريعة وأيضاً الإمدادات من خارج «أوبك» وغيرها.

ارتفاع معروض النفط العالمي

أما إدارة معلومات الطاقة الأميركية فترى أن المعروض العالمي من النفط سيبلغ 102.57 مليون برميل يومياً في 2024 بزيادة 1.47 مليون على أساس سنوي، مما يعني خفض التقديرات السابقة التي كانت تشير إلى أنها ستبلغ 102.69 مليون برميل يومياً. فيما تتوقع وكالة الطاقة أن يرتفع المعروض النفطي العالمي إلى 102.8 مليون برميل يومياً بالعام المقبل مقارنة مع 101.5 مليون متوقعة هذا العام، مع تقديرات بأن يظل إنتاج دول «أوبك» الـ13 من الخام ثابتاً في العامين عند 28.7 مليون برميل يومياً. لكن التوقعات الخاطئة هي سبب معظم التقلبات التي شهدتها السوق في عام 2022، حسب تعليقات وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، خلال مشاركته في منتدى قطر الاقتصادي.

عودة النفط إلى 80 دولاراً هل تعني صيفاً ساخناً بسوق الخام؟

اقتصاد الشرق

كان الرهان على نقص المعروض في سوق النفط رهاناً خاسراً خلال أغلب العام الجاري لكن هناك علامات أخيراً على أنه يؤتي ثماره.

بعد تراجعه لأشهر، ارتفع الخام فوق 80 دولاراً في لندن الأسبوع الماضي على خلفية تعافي الطلب على الوقود في الصين وأماكن أخرى من فترة الوباء ليصل لمستويات قياسية جديدة، وفي الوقت ذاته، يُرجح أن تتسبب تخفيضات الإنتاج من قبل السعودية وحلفائها في «أوبك+» في استنزاف المخزونات العالمية سريعاً. قالت توريل بوسوني، رئيسة أسواق النفط في وكالة الطاقة الدولية، ومقرها باريس، في مقابلة مع «تلفزيون «بلومبرغ»: «نتوقع نقصاً حاداً في المعروض في السوق ومع الارتفاع الموسمي في الطلب، نعتقد أن هناك احتمالاً بأن تواصل الأسعار الصعود خلال الربع الثالث».

وبخلاف مكافأة التجار المراهنين على الصعود، من شأن ارتفاع الأسعار إعطاء دفعة لمنتجي الطاقة من تكساس إلى موسكو، لكنه سيهدد الاقتصاد العالمي، الذي استفاد مؤخراً من تراجع تكاليف الوقود وانخفاض التضخم، وسيؤثر على مصائر القادة السياسيين- من محاولة إعادة انتخاب الرئيس جو بايدن، إلى الحرب التي شنها فلاديمير بوتين في أوكرانيا.

نقطة تحول أم أرضية للسعر

لم يتضح بعد ما إذا كانت عودة خام برنت إلى مستوى 80 دولاراً للبرميل تمثل نقطة تحول تنذر بارتفاع كبير قادم في الأسعار. ولا تزال غيوم العاصفة الاقتصادية تلقي بظلالها على الأفق، بدءاً من المؤشرات الصينية الهزيلة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، كما تواصل براميل النفط الخام التدفق من إيران وروسيا.

لكن على الأقل، يبدو أن الأسواق وجدت حداً أدنى لانخفاض سعر الخام

قضى مراقبو النفط النصف الأول من العام في تقليص توقعات الأسعار، وتخلوا عن التنبؤات الأولية بعودة الخام إلى 100 دولار للبرميل في ظل النمو الاقتصادي الباهت، حتى رغم جهود السعودية لخفض الإنتاج.

مع ذلك، يتمسك المحللون بوجهة نظر مفادها أن الأشهر الستة المقبلة ستقود لسوقٍ أقوى، وبدأت الصورة تتضح خلال الأسبوع الماضي مع صعود العقود الآجلة لخام برنت، الدرجة المعيارية الدولية الرئيسية، إلى أعلى مستوياتها منذ مايو. قال جورج ليون، نائب رئيس بارز لأبحاث سوق النفط في شركة الاستشارات «ريستاد إنرجي»: «هذه هي نقطة التحول التي كانت تتوقعها السوق وتبدو كانطلاقة الصيف الساخن في سوق الخام».

تخفيضات «أوبك+»

أخيراً ظهر تأثير تخفيضات الإنتاج التي طبقها السعوديون وآخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، على ارتفاع أسعار الخام. الفوارق السعرية بين درجات الخام المماثلة كيميائياً لتلك التي تشحنها الرياض تزداد في السوق الفورية، وأعطت المملكة الأسواق دفعة أخرى الأسبوع الماضي بإعلانها أن الخفض الإضافي الأحادي الجانب والبالغ مليون برميل يومياً الذي تبنته الشهر الجاري سيستمر حتى أغسطس. حتى روسيا، بعد كثيرٍ من التأخير، يبدو أنها تلعب دوراً، فخلال أغلب العام الجاري، عززت موسكو صادرات النفط الخام ورفعت مبيعاتها للحد الأقصى لتمويل حربها ضد أوكرانيا، حتى رغم تعهدها بخفض الإنتاج، ثم أظهرت بيانات تتبع الناقلات التي جمعتها «بلومبرغ» أنه في الأسابيع الأربعة حتى 9 يوليو، قلصت الدولة الصادرات بنسبة 25٪ تقريباً.

النفط يحافظ على مكاسبه وسط إشارات تراجع الإمدادات الروسية

تأرجح ميزان العرض والطلب بالفعل من فائض إلى عجز في يونيو، وفق بنك «ستاندرد تشارترد» الذي يقدّر أن يتضاعف نقص الإمدادات في الأشهر المقبلة، مستنزفاً 2.8 مليون برميل يومياً من مخزونات النفط خلال شهر أغسطس. قال تريفور وودز، رئيس الاستثمار في صندوق التحوط المتخصص في السلع «نورثرن تريس كابيتال» (Northern Trace Capital): «جميع عوامل الأسس الاقتصادية الجزئية تتحول أخيراً إلى الاتجاه الصعودي أعني، ستكون هذه السحوبات (من المخزونات) ضخمة».

شكوك حول صعود الأسعار

ما يزال متداولو نفط كثر متشككين في احتمال ارتفاع الأسعار إذ يظل الطلب تحت رحمة بيئة اقتصادية يشوبها عدم اليقين، بدءاً من انكماش التصنيع الصيني إلى النمو البطيء في أوروبا والمخاوف من أن يؤدي رفع الفائدة الأميركية إلى ركود الاقتصاد. الأسبوع الماضي، قلصت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لاستهلاك الوقود عالمياً العام الجاري.

المقاومة الفنية وجني الأرباح يهبطان بأسعار النفط

على جانب العرض، يرتفع الإنتاج من الولايات المتحدة إلى البرازيل وغيانا. حتى داخل «أوبك+»، تعمل دول أعضاء مثل إيران وفنزويلا، المستثناة من تدابير خفض الإنتاج، على زيادة مبيعات النفط. وصلت صادرات طهران إلى أعلى مستوى لها في خمس سنوات، وفق شركة الاستشارات «كيبلر» (Kpler).

يقلص بعض المتنبئين في وول ستريت، الذين توقعوا ذات يوم وصول الخام إلى 100 دولار للبرميل، توقعاتهم، ويقدّر «جيه بي مورغان تشيس أند كو» أن تحتاج «أوبك+» لخفض الإنتاج أكثر، فيما يرى «مورغان ستانلي» عودة السوق للفائض العام المقبل.

رهانات الصعود

قال مارتين راتس، محلل النفط العالمي في «مورغان ستانلي» والمقيم في لندن: «يعتمد الكثير على الطلب لكن يبدو أن العرض متوفر لتلبيته». ومع ذلك، يتوقع مراقبو سوق كثر ارتفاعاً كبيراً لأسعار النفط، وبالطبع، يقف أقوى لاعب في سوق النفط في هذا الجانب من الرهان. السعودية، التي تحتاج عائدات نفطية وفيرة لتمويل خطط ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للتحول الاقتصادي والاجتماعي، قالت إنها ستفعل كل ما يلزم للحفاظ على توازن سوق النفط وقد تطيل تخفيضاتها الطوعية.

بوب مكنالي، رئيس شركة «رابيدان إنرجي غروب» (Rapidan Energy Group) للاستشارات ومقرها واشنطن والمسؤول السابق في البيت الأبيض، قال: «ما لم يحدث تباطؤ اقتصادي كلي مفاجئ، فإن الظروف تجتمع لصالح ارتفاع حاد في أسعار الخام» إلى 90 دولاراً للبرميل.

شكراً